ISSN: 2706-9087

Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7

مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

التعارض بين السماع والقياس وموقف النحويين منه

د. أبو عجيلة رمضان عويلي د. بشير صالح الصادق د. أحمد عبد الجليل إبراهيم

جامعة المرقب/ كلية الآداب والعلوم / قصر الأخيار/ قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

Abstract

If there is a conflict between listening and analogy, then the audible is uttered according to what was said, and it is not permissible to compare others with it. The views of the grammarians varied in what is heard about the Arabs by other than analogy. Some of them mentioned that this is wrong about the Arabs, while others mentioned that it is not Arab speaking, and some of them singled it out for the Arabs.

الملخص

إذا تعارض السماع والقياس فإنه ينطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه، وقد تباينت آراء النحويين فيما سمع عن العرب على غير القياس، فمنهم من ذكر أن ذلك غلط عن العرب، ومنهم من ذكر أنه ليس من كلام العرب، ومنهم من خصه بالضرورة.

مقدمة

ذكر الأصوليون أن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة من كلام العرب، فعلل النحو هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنه لم يسمع عن العرب كل كلامهم، وإنما المسموع بعضه، فقياس غير المسموع على نظيره من المسموع من كلامهم.[1]

وقد أجاد الخليل في جوابه عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله –وإن لم ينقل ذلك عنهم– واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي

1 ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص64.

دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها."[1]

وهذه دراسة للوقوف على بعض المسائل للتعارض بين السماع والقياس وموقف النحويين منه، وقد بدأنا البحث بالكلام على التعارض بين السماع والقياس وتناولنا فيه ثلاث مسائل:

- أصل كلمة (فم).
- حذف نون التوكيد على غير القياس.
- وزن مؤق وجمعها على مآق.

وختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج، وقائمة للمصادر والمراجع.

التعارض بين السماع والقياس:

بوب ابن جني في الخصائص للتعارض بين السماع والقياس، وذكر أنه إذا تعارض السماع والقياس فإنه ينطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه.2

وللسماع والقياس أربع صور:

الأولى: أن يكون قويا في الاستعمال شاذاً في القياس، فإننا ننطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز أن نقيس عليه غيره،3 وعلل لذلك ابن جني بقوله: "... لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم."4

ومثاله قوله تعالى:ﭐﱡﭐﲾﲿﳀﳁﳂﳃ ﱠ5 ، فجاء (استحوذ) بالتصحيح على غير القياس، فلا يجوز قياس نحو: (استقام) و(استباع)، أن نقول فيهما: (استقوم) و(استبيع).

ومثاله أيضا: (الحوكة، والخونة، والخول والدَّول)، فقد جاءت على غير القياس بالتصحيح، وهي مما اطرد استعمالها، فلا يجوز قياس نحو: قائم وقومة، وصائم وصومة6.

الثانية: أن يكون شاذاً في الاستعمال قويا في القياس، فيكون الأولى استعمال ما كثر استعماله.

ومثاله (ما) التميمية، فهي أقوى قياسا، وإنما كانت أقوى قياسا؛ لأنها ك(هل) في دخولها على الكلام سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية.

---

1 الإيضاح في علل النحو ص65، 66.
2 ينظر الخصائص 117/1.
3 ينظر الخصائص 117/1.
4 الخصائص 117/1.
5 سورة المجادلة من الآية 19.
6 ينظر المسائل العسكريات ص80، والخصائص 122/1.

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

واستعمال الحجازية أولى؛ لأنها أكثر استعمالًا، وهي لغة القرآن.[1]

الثالثة: أن يكون قويا في القياس قويا في الاستعمال، فذلك الغاية، ومثاله النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم.[2]

الرابعة: أن يكون ضعيفًا في القياس قليلًا في الاستعمال، فهذا مرذول، ومثاله قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها *** ضربك بالسيف قونس الفرس[3]

فأراد الشاعر (اضربن) فحذف نون التوكيد، فهذا شاذ في الاستعمال، وهو ضعيف في القياس من حيث كون التوكيد للتحقيق فبابه أن يكون للإسهاب والإطناب وأنه ينافي الاختصار والحذف.

أصل كلمة (فم):

ذهب جمهور النحويين إلى أن أصل كلمة (فم) (فوه)4 حذفت اللام وبقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف لين، فأبدل من عينه ميما، والدليل على ذلك ثلاثة أشياء:

الأول: التصغير نحو: (فويه).

الثاني: التكسير فإنه يجمع على (أفواه).

الثالث: الاشتقاق نحو: فاه، ومفوه، وأفوه...[5]

ثم إنهم اختلفوا هل الميم بدل الواو أو الهاء؟، على قولين:

فالجمهور على أن الهاء حذفت وبقيت الواو طرفًا فأبدلت ميما للألا تعل.

وذهب الأخفش إلى أن الأصل (فوه) ثم قلبت فصارت (فهو)، ثم حذفت الواو وأبدلت الهاء ميما.[6]

---

1 ينظر الخصائص 123/1.
2 المصدر السابق.
3 البيت من المنسرح وهو لطرفة في شرح المفصل 44/9، وبلا نسبة في شرح السيرافي 219/1، والمسائل العسكريات 97، وسر صناعة الإعراب 97/1، والخصائص 124/1، وخزانة الأدب450/11.
4 ذكر الفارسي أن وزنها (فعْل) بسكون العين بدليلين:
الأول: نظيرها من الكلمات نحو: (ثوب ، وحوض، وعين) .
الآخر: أن الحركة زيادة، ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها. ينظر المسائل المشكلة ص149.
5 ينظر شرح التسهيل 171/1.
6 ينظر المقتضب 158/3، وشرح السيرافي 118/4، وشرح شافية ابن الحاجب 215/3، وشرح الرضي على الكافية 272/2.

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

علة حذف الهاء:

ذكر الفارسي والرضي أن الهاء حذفت لخفائها، قال الفارسي: "والهاء إذا كانت لاما فإنها قد تحذف كما أن الياء والواو إذا كانتا لامين قد تحذفان، وذلك لمشابهة الهاء الياء والواو في الخفاء، ولأنها من مخرج ما هو مشابه لهما وهو الألف..."[1]

وذكر العكبري أن الهاء حذفت اعتباطًا.[2]

لكن وبالنظر إلى ما تقدم من أقوال النحويين في أصل كلمة "فم" فإنه يستشكل عليهم الشاهد من قول الفرزدق:

هما نفثا في في من فمويهما *** على النابح العاوي أشد رجام[3]

في جمعه بين البدل والمبدل منه – على حد قولهم – واختلف النحويون في ذلك على قولين:

الأول: ذكر المبرد في أحد قوليه أنه لحن[4]، ونص الأعلم في تحصيل عين الذهب على أن الفرزدق غلط في هذا؛ إذ قال:"الشاهد في قوله: (فمويهما) وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم، ومثل هذا لا يعرف؛ لأن الميم إذا كانت بدلًا من الواو فلا ينبغي أن يجمع بينهما، وقد غلط الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذ أسن واختلط عقله، ويحتمل أن يكون لما رأى (فما) على حرفين توهمه مما حذفت لامه من ذوات الاعتلال كـ (يد ودم)، فرد ما توهمه محذوفًا منه."[5]

وكذا نص الزجاجي على أنه غلط عن العرب فقال: "وقد قالت العرب على التمام فموان، فجعلوا الميم مكان الواو، والواو مكان الهاء، وهذا غلط منهم."[6]

الآخر: ذهب السيرافي والفارسي في أحد قوليه وابن جني والأنباري إلى أن ذلك ضرورة شعرية.[7]

وبالنظر إلى كلام النحويين من قولهم إنه غلط أو ضرورة شعرية، فإن ذلك راجع إلى أن مادة (فم) عندهم هي (فوه) فقط دون النظر إلى ما هو مسموع عن العرب وما نطقت به.

فهل يجوز لنا أن نقول على ما نطقت به العرب إذا لم يرد وفق القواعد إنه غلط، أو ضرورة شعرية؟.

فالجواب عن هذا أن قول بعض النحويين إنه غلط، أو ضرورة، فيرد عليه بحكاية ابن الأعرابي في تثنية (فم) فميان، وفموان، وكذلك فقد نقل أبو حيان عن أبي جعفر النحاس قوله: "حكي الكوفيون في فم لغات لا يعرفها أكثر البصريين."[8]

---

1 المسائل المشكلة ص150، وينظر شرح الشافية 215/3
2 ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 328/2.
3 البيت من الطويل وهو للفرزدق في الكتاب 622/3، والمقتضب 158/3، وسر صناعة الإعراب 92/2، وخزانة الأدب 460/4.
4 نقل هذا القول للمبرد أبو حيان، ولم أجده في الكامل والمقتضب.
5 تحصيل عين الذهب 498، وينظر خزانة الأدب 461/4.
6 مجالس العلماء للزجاجي ص250.
7 شرح السيرافي 185/1، 118/4، والمسائل المشكلة ص 159، وسر صناعة الإعراب 93/2، وأسرار العربية ص177
8 التذييل والتكميل 168/1

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

ونص ابن مالك على هذا بقوله: "وحكى ابن الأعرابي في تثنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطرا في قوله ... بل هو مختار؛ لأنه قد ثبت القصر في الإفراد، وثبت بنقل ابن الأعرابي رحمه الله أن العرب قالت في تثنيته: فموان وفميان، وأطلق القول، فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر."

وذكر ابن مالك أن للفم أربع مواد: ف م ي، ف م و، ف م م، ف و هـ، قال: "وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها (فوه) كما زعم الأكثرون، لأن ذلك مدَّعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة."[1]

– حذف نون التوكيد على غير القياس:

اضرب عنك الهموم طارقها *** ضربك بالسوط قونس الفرس[2]

جاءت الرواية في هذا البيت بفتح الباء في (اضرب) على تقدير حذف نون التوكيد الخفيفة والتقدير: (اضربن عنك) مع نية وجودها، والدليل إبقاء الفعل مفتوحا لتكون هذه الفتحة دليلًا على الحرف المحذوف، وهو نون التوكيد، وهذا شاذ؛ لأنه ليس من مواضع حذفها، فنون التوكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا وليها ساكن، وهذا البيت يفتقر إلى هذا، ولذا كان هذا البيت محلًا للتعارض بين السماع والقياس.

آراء وأقوال العلماء في البيت:

نقل السيرافي عن الخليل أن نون التوكيد حذفت من الفعل، فجاء في شرح الكتاب: " وأما قوله ... فإن الخليل يقول في هذا: إنّه حذف النون الخفيفة منه؛ أراد (اضربا عنك)، فحذف النون لأنها زائدة، وحذفها لا يخل بمعنى، ولا يدخل شيئا في غير بابه."[3]

وذكر الفراء أن الشاعر حرك الفعل للضرورة لكثرة السواكن، وعلى هذا فلا حذف فيه.[4]

وذكر الفارسي أنه حذف نون التوكيد، وبقيت الفتحة دليلًا عليه، وهذا من الضرورة غير المستحسنة.[5]

ونص ابن يعيش على حذف النون على توهم الساكن فجاء في شرح المفصل: " وربّما حذفت في الشعر، وإنّ لم يكن بعدها ساكن على توهُّم الساكن، نحو قوله: ..."[6]

---

1 شرح التسهيل لابن مالك 1/ 48.
2 سبق تخريجه.
3 شرح كتاب سيبويه 1/ 219

4 ينظر شرح كتاب سيبويه 219/1.
5 ينظر المسائل العسكريات 97
6 شرح المفصل لابن يعيش (5/ 173).

ومنهم من رفض هذا الشاهد؛ لأن قائله مجهول، وذكر أنه ليس من كلام العرب، فقد نقل الفارسي عن أبي حاتم قوله: "قال أبو حاتم، وهو مجهول، فهذا فاسد لا يعرج عليه، وليس من كلامهم."

وذكر ابن بري أيضا أن البيت مصنوع، واضرب أصله (اضربن) بنون التوكيد الخفيفة حذفت للضرورة وبقيت الفتحة دليلاً عليها.1

وكذلك نص ابن جني على هذا بقوله: "فأما ما أنشدوه من قول الآخر ... فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به."2

عند تتبع آراء النحويين نلاحظ مدى التعارض بين الرواية المسموعة والقاعدة المقيسة المضبوطة، حتى إن بعض النحويين شكك في نسبة البيت لطرفة مع تأكيد كثير من أهل اللغة والأدب على نسبته لطرفة؛ بل إن منهم من ذكر أنه ليس من كلام العرب.

وزن مــؤق وجمعها مآق:

اللغات الواردة فيها:

وردت لكلمة مؤق في كتب المعاجم لغات كثيرة ومعان مختلفة لذلك اختيرت أنموذجا في هذا البحث لمعرفة آراء النحويين في التعارض بين السماع والقياس، وقد اختلفوا في وزنها وجمعها.

قال ابن منظور: المأْق مهموز ما يأْخذ الصبي بعد البكاء مَئِقَ يَمْأَق مَأَقاً فهو مَئِق وامْتَأَق مثله والمأَقة بالتحريك شبه الفَواق يأْخذ الإنسان عند البكاء والنَّشيج كأَنه نفس يقلعه من صدره3، وقال ابن فارس: الميم والهمزة والقاف أصل يدلُّ على صفة تعتري بعد البكاء، وعلى أَنَفة.

فالأول المأق: ما يعتري الإنسانَ بعد البكاء، تقول: مَئِقَ يَمْأَقُ، فهو مَئِقٌ. ويقال إنّ المأْقة : شدّة البُكاء.

والآخر قولهم: أَمأَقَ: إذا دخل في المأْقة، وهي الأَنفَة، وفي الحديث : "ما لم تُضْمِرُوا الإِماق"، أي لم تُضمروا أنفةً مما يلزمكم من صَدَقة4.

وذكر الأزهري في كتاب تهذيب اللغة أنّه سمع فيها خمس لغات، قال: يقال مؤق ومأق مهموزان ويجمعان أمآقا، وقد يترك همزهما فيقال موق وماق، ويجمعان أمواقا بالواو إلاّ في لغة من قلب فقال آماق: ويقال: موق على مفعل في وزن مؤت ويجمع هذا مآقي5.

---

1 شرح أبيات المفصل 438/1
2 سر صناعة الإعراب 97/1.
3 لسان العرب : (م أ ق) 335/1 .
4 مقاييس اللغة (م أ ق) 234/3،233 .
5 تهذيب اللغة 293/3 .

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

وقد ورد في لفظ "مؤق" لغات كثيرة أوصلها الزبيدي إلى اثنتي عشرة لغة1، وسنتناول في هذا البحث بالتفصيل لغة من نطق مؤق وجمعه على مآق.

آراء النحاة في أصل كلمة "مؤق" وجمعه على مآق:

قال السيوطي: " اعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره."2

ومن الأمثلة على ذلك اختلافهم في أصل كلمة "مؤق" وفي جمعه على مآق، وجمعهم إياه على (مآق) يدلّ في ظاهره على أصالة الميم؛ لأنّه (مفاعل) وهو: جمع (مفْعل) بكسر العين وفتحها3، وهذا ما ذهب إليه الفراء ونصير النحوي وابن السكيت وابن عصفور، قال ابنَ منظور: "ويقال هذا ماقي العين على مثال قاضي البلدة ويهمز فيقال مأْقي وليس لهذا نظير في كلام العرب، فيما قالَ نُصير النّحوي؛ لأنّ ألفَ كلِّ فاعلٍ من بنات الأربعة مثل داعٍ وقاضٍ ورام وعال لا يُهمز، وحكى الهمز في المأْقي خاصة الفراء في باب مفْعل ما كانَ من ذَوات الياء والواوَ من دعَوت وقضيت، فالمَفْعلُ فيه مفتوح اسما كان أَو مصدرا إلا المأْقي من العين فإن العرب كسرت هذا الحرف، قال وروي عن بعضهم أَنه قال في مأْوى الإبل: مأْوِي فهذان نادران لا يقاس عليهما."4

وقال ابن السّكّيت: "ليس في ذَوات الأَربعة مِفْعل بكسْر العين إلا حرفان : مأْقي العيْن ، ومأْوِي الإبل، قال الفراء سمْعتهما، والكلام كُلّه مَفْعل، بالفَتْح نحو: رميته مرمى ، ودعوته مَدْعى ، وغزوته مغْزى5.

وذهب ابن عصفور إلى رأي الفراء فذكر أن ظاهر وزن (مُؤْق) على أنه (فُعْل) إلّا أنَّ ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، فإن أمكن صرفه إلى ما وجد من كلامهم كان أولى، فأمَّا أبو الفَتح فزعم أنه (فُعْليٌّ) في الأصل، ثم خُفّف، كما قالوا: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تَراه) فخفَّفوا، والأصل (المعَيدِيّ)، وتكون الياءان للنسب على حدهما في (كُرسي)، ويكون هذا ممّا رُفض أصله؛ لأنه لم يَسمع مثقَّلاً قطّ. 6

ثم ضعف ابن عصفور كلام ابن جني فقال: "وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيفٌ عندي؛ لأنَّ كُرسيًّا وبُختيًّا بنيا على ياءي النَّسب، ولم يستعملا دونهما، فلا يقال: (كُرس) ولا "بُخْت"، فلذلك كسر الاسم عليهما، فقالوا: كراسيٌّ وبخاتيٌّ، وأمَّا (مُؤق) فإنه يستعمل دون ياء، وكل ما تلحقه ياءا النسب ولا تلزمانه لا يكَسَّر عَليهما؛ ألَا تراهم يقولون: أَحمريٌّ وحُمر وفارسيٌّ وفُرس، فلو كان (مُؤق) على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مآق؛ بل (أمآقٌ)، كقَفْل وأقفال، فإذا بطَل هذا فينبغي أن يكون وزنه "مُفعلًا" فيُلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثي، وكذلك (مأْق) عند أبي الفتح هو مأقيٌّ في الأصل،

1 تاج العروس : 372/26 .
2 المزهر في علوم اللغة 182/1 .
3 ينظر تداخل الأصوات اللغوية 424/1
4 لسان العرب (م أ ق) 335/10 .
5 تاج العروس 372/26 .
6 ينظر الممتع الكبير في التصريف 69/1-70.

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

ثمّ خُفّفَ، والياءان للنسب، وهو: عندي باطل، بدليل قولهم: مآق، فكسّر الاسم على الياء، فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهَب إليه الفراء من أنه (مفعل) ممّا لامه ياء، وشدُّوا فيه؛ لأنَّ (المفَعل) من المعتل اللام مفتوح العين، ونظيره في الشذوذ (مأوِي الإبل) والفصيح (مأوى)، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾1، وتكون الميم زائدة كما تكون في (مؤق)2.

ورجح البطليوسي في كتابه الاقتضاب في أدب الكتاب رأي الفراء حيث قال: "فأما مأقي العين، فذهب غير الفراء إلى أن الميم فيه أصل غير زائدة، واستدل على ذلك بقولهم في معناه: (ماق) على وزن فلس، وجعل وزنه (فاعلاً) منقوصاً، كقاض وغاز، وحكى أيضاً (مؤق) منقوص على وزن معط، وإن كان يخالفه في زيادة الميم، ووزنه فعل، وليس يبعد على قول الفراء، أن تكون الميم في هذين الحرفين زائدة، وإن كانت في سائر الكلمة أصلاً، ويكون هذا من الألفاظ التي تتقارب صيغها مع اختلاف أصولها، كقولهم: عين ثرة وثرثارة في قول البصريين، وقالوا في جمع مسيل الماء: مسل ومسلان، فجعلوا الميم أصلا، وهم يقولون مع ذلك سال الماء يسيل، ومثل هذا كثير."3

وذهب سيبويه فيما نقل عنه المرزوقي في أماليه والفارسي وابن جني وغيرهم من النحاة إلى أن الميم أصل، فقياس اسم الفاعل منه: ماق وجمعه: مواق، مثل: قاض قواض، ولكن المسموع في جمعه مآق، قال لحسان:

ما بال عينكَ لا تنام كأنما *** كُحلتْ مَآقيها بكُحْل الإثمد4

وقال الأصمعي: سمعت بعض العرب ينشد:

*والخيل تَطْعن أزا في مآقيها*5

قال سيبويه: أما تمثيل مأق بأنه مفعل فغلط، وذاك أن في هذه الكلمة عدة لغات: مؤق، ومأق، وماق، في وزن قاض، وكل ذلك يشهد بأن الميم من الكلمة فاء الفعل، ولا يجوز أن يكون مما فيه لغتان فيكون الحرف الواحد في إحدى اللغتين منهما أصليا وفي الأخرى زائدا؛ لأن ما هذا سبيله لا بد من دلالتهم عليه في تصاريف الكلمة، ولم يسمح في شيء يوجب خلاف ما ذكرت.6

وقد غلّط الجوهري مذهب ابن السكّيت إن لم يُحمل على هذا؛ أي: توهم زيادة الحرف الأصلي، وهو الميم في (مأْقي) العين؛ فيكون (مفْعلاً) توهّما و(فعَلى) حقيقة، قال الجوهري: "مأقي العَيْن لُغة في مؤْق العين، وهي فَعْلي، وليس بمَفْعل؛ لأن الميم من نفْس الكلمة، وإنّما زيدَ في آخره الياء للإلْحاق، فلم يجدوا له نَظيرا يلحقونه به؛ لأنّ فَعْلي، بكسر اللام نادر، لَا أُخْت

1 النازعات : 41 .
2 ينظر الممتع الكبير في التصريف 69/1-70، وينظر أيضًا: الخصائص 206/3، وارتشاف الضرب 72/1، والمزهر 12/2،11.
3 الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي 1 – 314/2 .
4 البيت لحسان بن ثابت في ديوانه وورد بلفظ الأرمد بدل الإثمد : 48/1 .
5 بلا نسبة في المذكر والمؤنث 35/1 ، والزاهر في معاني كلمات الناس 338/1
6 ينظر الأمالي للمرزوقي : 28 .

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
العدد 13– المجلد 7

لها فأُلْحِقَ بمَفْعِل، فلهذا جمَعوه على مآق على التّوهُّم، كما جمَعوا مسيل الماء أمْسلةً ومُسْلانًا، وجمعوا المصير مصرانًا تشْبيهاً لهما بفعيل عَلى التَوهم."[1]

وعلى هذا الرأي ابن بري، وهو يخالف الجوهري في كون الياء في (مأْقَى العين) للإلحاق؛ بل يرى أنّها زائدة، قال ابن بري عند قوله: وإنما زيدَ في آخره الياء للإلْحاق قال: "الياء في مأقي العيْن زائدةٌ لغير إلْحاق ، كزيادة الواو في عرقوة وترقوة ، وجمعها مآق كعَراق وتَراق ، ولا حاجةَ إلى تشْبيه مأقي العيْن بمفْعلَ في جمعه ، فيكون مأْق بمنزلة عرق جمْع عرقوة ، وكما أنّ الياء في عرقيٍّ ليست للإلْحاق كذلك الياء في مأقي ليست للإلْحاق، وقد يُمكن أن تكونَ الياءُ في مأقي بدَلاً من واو بمنزلة عرق ، والأصل عرقو ، فانقلبَتْ الواو ياء لتطرُّفها وانْضمام ما قبلها."[2]

وقال الفارسي: "أما قولهم مؤْق فإنه يحتمل ضربين من الوزن، يجوز أن يكون وزنه من الفعل فُؤْعُل أُلحق ببرثُن وزيدت الهمزة فيه ثانية كما زيدت في شأْمل من قولهم شَمَلت الريح وقلبت الهمزةُ التي هي عين إلى موضع اللام؛ لأن هذه الكلمة قد قلبت الهمزة التي هي عين منها إلى موضع اللام في قولهم مآق فلما قلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام أبدلت إبدالاً كما أُبْدلت في قولهم مآق على حد إبدالها في أَخطيت وما أشبهها فلما أبدلت هذا الإبدال انقلبت واوا لانضمام ما قبلها ثم أبدلتَ من الضمة الكسرة ومن الواو الياء كما فعل ذلك في أَدْل وقَلَنْس وما أشبه ذلك، ووزنُ مآق على هذا من الفعل على التحقيق فَالع، ويحتمل أن يكون مؤْق ملْحقاً بقولهم: برثُن لا على أن الهمزة زائدةٌ كزيادتها في شأْمل ولكن الهمزة عين الفعل وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق ببرثُن كما زيدت في قولهم عنصوة إلا أن الواو في مؤْق انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على التذكير ولم تصح كما صحت في عنصوة المبْنيَّة على التأنيث فمُؤْق على هذا أصل وزنه فُعْلُو فقلبت إلى فُعْلٍ ووزن جمعه على هذا القول الثاني فَعال، ولولا ما جاء من القَلْب في هذه الكلمة لجزمت على وزنها بهذا القول الثاني، فأما قولهم: ماق فبناؤه بناء فاعل إلا أن الهمزةَ التي هي عين في ماق قلبت إلى موضع اللام فصار وزن الكلمة فَالع ثم أبدلت الهمزة إبدالاً كما أبدلت في أخْطَيت والنبي والبريَّة والذرية فيمن جعلها من ذرأَ الله الخلق ومواق على هذا وزنه على التحقيق فوالع والدليل على ذلك أن قوماً ما يُحقّقون هذه الهمزة فيما حكي عن أبي زيد فيقولون ماقئٌ ويقولون في جمعه مواقئ، والحكم بزيادة الميم فيها غلط بيّن، وذلك أن هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم مؤق الهمزة عين والقاف لام فإذا حكم بزيادة الميم جعل أصل الكلمة همزة وقافاً وياء أو همزة وقافاً وواواً ولا نعلم أقْوى ولا أقْيا محفوظاً لهذا المعنى المسمى موقاً فإنّ وزنه فالع كما قلنا والألف فيه زائدة زيادتها في فاعل فأما ما حكاه يعقوب من قوله مأْقى فالقول في وزنه عندي أنه فَعْلي الياء فيه زائدة فإن قلت كيف يجوز هذا وليست الكلمة بالزيادة على بناء أصلي من أبنية الرباعي؛ لأنه ليس في الكلام مثل جعفر فالجواب أن الزيادات قد تجيء لغير الإلحاق كالألف في قَبعثرى ألا ترى أنه لا يكون للإلحاق إذ ليس بعد الخمسة بناء يلْحقَ به وكالنون في كَنهبل وقَرنْفل ألا ترى أنه ليس مثل سفرجل فيكون هذا ملحقاً به ومثل ذلك الواو في ترقوة وإنما قلنا مؤق إنه مثل عنصوة وإنه ملحق على التذكير لأن الإلحاق أوجه[3]، وقال

1 الصحاح في اللغة (م أ ق) 239/4.
2 تاج العروس : (م أ ق) 33/26 .
3 ينظر البغداديات : 119--122، والمخصص 59/1 – 60 .

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

الأنباري: ليس مأقى العين مَفعلا وإنما وزنه فَعْلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء وإنما الياء في آخره للإلحاق وليس له نظير فأُلحق بمفعل على التشبيه فلهذَا جمعوه على مآقَ."[1]

وقال ابن القطاع: ليس مأقى العين مَفعلا وإنما وزنه فَعْلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء وإنما الياء في آخره للإلحاق وليس له نظير فأُلْحق بمفعل على التشبيه فلهذا جَمعوه على مآق[2].

وقال الفارسي: فإن يكن (أقي) أو (أقو) مسموعا في هذا المعنى يعني مؤق جاز حينئذ في مأق أنّها مفْعل، وحينئذ يكون الحرف الذي بعد الميم من (مفعل) همزة[3].

وخلاصة القول أنّ (مأْقى العين) ليس (فَعْلي) كما ذهب الجوهريّ ومن تابعه؛ بل هو (فَالع) على القلب بمنزلة (شَاك) و (لاَث) في (شَائك) و (لائث) وأصله (مائق) عَلى (فَاعِل) فَقُلب، فقالوا: (ماقئ) فخُفّفت الهمزة، فقالوا: (ماقي) ثمّ هُمزت الألفً؛ فقالوا: (مأقي) ،كما ذهب إليه أَبو علي الفارسَي وابن جني، ويدلّ علَى أصالةَ الميَم في الاشتقاق؛ لقولَهم في معَناه: مئق الصّبي، وامتْأَق، والمأَقَة، ونحو ذلك[4].

وهذا يمكن أن يفسر كلام البصريين عندما يصفون بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن, وهم إنما يقصدون أنه شاذ عن القياس الموضوع, وخارج عليه, فلا يلتفت إليه.[5]

وقد عقد ابن جنى في الخصائص ما سماه بـ(باب في أغلاط العرب) وقال: "كان أبو على –رحمه الله– يرى وجه ذلك, ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها, وإنما تهجم به طباعهم على ما ينطقون به, فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد – وقول أبي علي: – فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد" يفهم منه أن خروجهم عن القياس عن وعى منهم وغاية, وهو ما صرح به الفراء في قوله عن همز العرب لما لا يهمز "خرجت فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز"[6].

وعند ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي: إذا تعارض السماع والقياس فإننا ننطق بالمسموع على ما جاء عليه ولم يقَس غيره عليه حتى لا يؤدي به القياس إلى مخالفة العرب الموثوق بعربيتهم، كما مر في أول البحث، ومن القواعد المشهورة عند اللغويين إذا ورد السماع بطل القياس، والقياس حمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما هو معروف عند العرب، والقواعد وُضعتْ متأخرة، وقد عقد ابن جني لذلك باباً سّماه: باب تخصيص العلل[7].

1 كتاب الأفعال 17/1 .
2 كتاب الأفعال : 16/1 .
3 البغداديات : 124 .
4 ينظر تداخل الأصوات اللغوية وأثره في بناء المعجم : 426/1 .
5 المدارس النحوية 161 ، وينظر المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة : 1/ 3 - 4 .
6 ينظر الخصائص 276/3 .
7 الخصائص 145/1.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستنتج النتائج الآتية:

إذا تعارض السماع والقياس فإنه ينطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز القياس عليه.

تباينت آراء النحويين في التعارض بين السماع والقياس في قول الفرزدق: (هما نفثا في في من فمويهما...):

– فذكر المبرد أنه لحن، وذكر الأعلم أن الفرزدق غلط في هذا، وذكر الزجاجي أنه غلط عن العرب.

– وذهب السيرافي والفارسي وابن جني والأنباري إلى أن ذلك ضرورة شعرية.

– وذهب ابن مالك إلى أن الفرزدق لم يكن مضطرا في قوله؛ بل هو مختار لورود اللغات في كلمة (فم).

3– ذكر ابن مالك أن للفم أربع مواد ف م ي، ف م و، ف م م، ف و هـ، وذكر أنها أصول متوافقة في المعنى.

لا تحذف نون التوكيد الخفيفة إلا إذا وليها ساكن، وحذفت من الفعل في قول طرفة: (اضرب عنك الهموم ...)، بدليل فتح آخر الفعل.

اختلفت آراء النحويين في الشاهد من قول طرفة:

– ذهب الخليل إلى حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل (اضرب).

– وذهب الفراء إلى أن الفعل حرك بالفتح للضرورة.

– وجعل الفارسي حذف النون من الضرورة غير المستحسنة.

– ورفض أبو حاتم هذا الشاهد، وذكر أنه ليس من كلام العرب.

– وذكر ابن بري أنه مصنوع لطرفة.

6– مأقي العين لغة في مؤق، وهي فعلي؛ لأن الميم من نفس الكلمة، وإنما زيدت الياء في آخره للإلحاق، ولا يوجد له نظير يلحقونه به؛ لأن فعلي بكسر اللام نادر، فألحق بمفعل، وجمعوه على مآق على التوهم.

وردت لكلمة (مؤق) لغات أوصلها الزبيدي إلى اثنتي عشرة لغة.

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم.

ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1998 م .

أسرار العربية، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، ت 577هـ، دار الأرقم بن الأرقم، الطبعة الأولى، 1420هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد البَطَلْيوسي، الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996 م.

الأمالي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني.

تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية .

تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت 476هـ، تحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1415هـ، 1994م.

تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م .

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت745هـ، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، سنة 1437، 2016م.

تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: 370هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت الأولى، 2001م .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت1093هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ، 1997م.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت392هـ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت392هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ.

شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت672هـ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون.

شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ت643، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت 368هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2008م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين– بيروت، الطبعة الرابعة – يناير 1990.

كتاب الأفعال – لابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1983.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت 616هـ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1995م.

لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، ت337هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، سنة 1403هـ - 1983م.

المسائل المشكلة المعروف بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، ت377هـ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السينكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زَكَرِيّا ، تح : عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ط: 1423 هـ = 2002م.

المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت 285هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، جمهورية مصر العربية، سنة 1434هـ، 2013م.

الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996 .